الدور الاقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية



أ/ بيسان مصطفى موسى

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

مقدمة:

شهدت تركيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين حضورا سياسيا وإقليميا ودبلوماسيا بارزا باتجاه اعادة التموضع في دورها الاستراتيجي وفي علاقاتها بمحيطها الحضاري والتاريخي. من خلال عملية التحول السياسي والايديولوجي باعتلاء حزب العدالة والتنمية في 2002 لسدة الحكم.

وهنا تعين على تركيا اعادة توجيه علاقاتها وسياستها الخارجية في اطار التصور العثماني الجديد والتنظير للعمق الاستراتيجي والدولة النموذج والسياسة الناعمة من خلال تصفير المشكلات، محددات تتماشى والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية وعليه نطرح الاشكالية التالية: هل الدور الاقليمي لتركيا مرهون بالفكر الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية الذي انطلق منذ 2002؟ ام بتغير الانماط السياسية التي طرحتها الثورات العربية؟

تركيا في مرحلة الحرب الباردة والولاء الغربي:

التزمت تركيا الحيادية خلال الحرب العالمية الاولى (1939 -1945) محققة مكاسب من كلا الطرفين المتنازعة في الحرب، ولكنها احست قبيل الحرب ان الحلفاء على وشك الانتصار فانضمت اليهم في 23 فيفري 1945 واعلنت عدائها على ألمانيا ولذا فقد اعتبر ذلك انتصارا دبلوماسيا. وحتى ترضي الغرب قامت بمجموعة من الاصلاحات منها اكساب النظام السياسي والسياسة العامة مظهر المدنية اكثر ليصبح منفتحا داخليا يتوافق والظروف العالمية المتغيرة. [1]

هذه التوازنات الجديدة التي ظهرت في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والعناصر الدولية الجديدة التي توجهها هذه التوازنات، [2] ادت بالسياسة التركية الى ان تكون بين خيارين لا ثالث لهما، اما المعسكر الغربي واما المعسكر الشيوعي، فانحازت لعوامل عديدة الى المعسكر الاول. [3]

وكان اولها من خلال البراغماتية البحتة في اتخاذ قرار يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية التركية، حيث اعترفت تركيا اول دولة اسلامية بالكيان الصهيوني عام 1949 في مناخ لم يكن العرب يتقبلون حتى مجرد التفكير بهذا الكيان. وفي 1950 تم افتتاح سفارتها في تل ابيب، وفي نفس الاثناء حاولت تركيا امتصاص نقمة العرب عليها عبر المشاركة في مشروع تأسيس منظمة غوث اللاجئين (الأونروا) وتامين الحماية والمساعدة لهم. (4)

في اوت 1950 تقدمت تركيا بطلب الانضمام والعضوية في حلف شمال الاطلسي عندما اعلن وزير خارجيتها آنذاك "سيكون امتحانا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في تركيا". ولتأكيد صدقية توجه تركيا الغربي - الامريكي، اندفع الرئيس التركي عدنان مندريس آنذاك بجيشه للقتال في كوريا واثبتت تركيا كفاءتها في الحرب الكورية الى جانب التحالف، ما عكس صدقيتها وكان لها قبول عضويتها في حلف شمال الاطلسي في 1952. (5)

وكان لتركيا في 1949 ان انضمت الى مجلس اوروبا الذي كان بداية التحالف مع واشنطن، كما تم ادراج تركيا كذلك في مخطط مارشال في جويلية 1948، واذ تعتبر من الدول المؤسسة لمبدأ ترومان الداعم للنظام الرأسمالي في مارس 1947 وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاوروبية. (6)

وكان الالتزام الامريكي بمساندة تركيا تجلى في صورة دعم مادي مباشر حيث سمح الكونغرس بتقديم مساعدة مالية لتركيا بلغت قيمتها 150 مليون دولار خصصت لشراء عتاد حربي ولتغطية بعض الحاجيات العسكرية كما قررت الولايات المتحدة تنصيب بعثة عسكرية دائمة في انقرة. (7)

وهكذا جاء الموقف التركي السلبي بدافع المساومة لكي تتولى فيه تركيا دورا قياديا المنطقة العربية مكفولة بدعم الغرب ومساندته. وقد اوكلت لتركيا مهمة لقيادة الشرق الاوسط من خلال مشروع قدم في 11 اكتوبر 1951من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا اطلق عليه حلف "قيادة الشرق الاوسط" الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام 1952، مثل مشروع "منظمة الشرق الاوسط للدفاع" وفي ماي 1953 اعلن عن خطة "حلقة الدفاع الشمالي" التي توجت المساعي التركية في اقامة حلف بغداد عام 1955. (8)

وعلى امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط، وكان الدور التركي فاعلا لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والاسلامية والتحررية. (9)

وعمقت الفجوة حين وصفت تركيا من قبل العرب بـ"العميلة" للغرب والمنفذة لسياسته في المنطقة بإشراف دولي يعبر عن الموقف الامريكي نفسه. وما زاد من تأزم العلاقات العربية مع تركيا تصويتها في الامم المتحدة في عام 1957 ضد استقلال الجزائر تضامنا مع حلف الناتو. (10)

كان ذلك ايذانا بتحولات جدية في السياسة الخارجية التركية امتازت بالاقتراب الكبير من الغرب ودخول متسرع في استقطابات الحرب الباردة التي ما لبثت ان القت بثقلها على السياسة الدولية.

حيث اعطت المواقف التركية وكذلك متطلبات الموقع الجيواستراتيجي واستراتيجيات الحرب الباردة بين الغرب والشرق تركيا فرصة لتكون قريبة من الغرب. بل وأحد الاعضاء المعول عليهم في سياسات حلف الناتو بشكل مؤكد. (11)

انتهت الحرب الباردة عام 1990 وتفكك الاتحاد السوفياتي وزال خطر الشيوعية وانهار حلف وارسو. وباختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا احدى وظائفها الاساسية وتراجع دورها بظهور قطب عالمي وحيد ❖الولايات المتحدة❖ ومع لك استمرت تركيا في ان تكون لصيقة بالمشروع الغربي ومع ذلك بقيت محتفظة

بأهميتها الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز بين القوقاز والبلقان والشرق الاوسط، كما انها دولة مطلة على البحر الابيض المتوسط وتتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل. (12)

دور الانقلابات العسكرية في الحياة السياسية:

اعتبر الديمقراطيون ان مبادئ اتاتورك ليست عقيدة وانما هي ايديولوجية مرنة يمكن تفسيرها وتأويلها وعليه فقد مارس الديمقراطيون سياسة متسلطة بصورة متسارعة الا ان ذلك لم يحقق لهم الشعور بالأمن. فقد كانوا متخوفين من موقف المؤسسة العسكرية خاصة بعد ان اتبعوا سياسات لها طابع انتقامي واحترازي وتحكموا بالبلاد بصورة غير مسبوقة وحصنوا قاعدتهم الانتخابية وغيروا من قيادات الجيش وحصلوا بفعل ذلك على سجل سيئ من القوانين والسياسات القمعية والاوضاع المتردية لحقوق الانسان والحريات العامة.

فكان الاستياء العام وتوترت العلاقة مع المؤسسة العسكرية خاصة بعد المظاهرات والاضطراب العام واعمال العنف وتوقف الحياة السياسية في البلاد. فكان الانقلاب العسكري الاول في 27مارس 1960 الذي نفذته القوى الراديكالية وصغار ضباط المؤسسة العسكرية. ومن خلال هذا الانقلاب احيا العسكر النظرة الايجابية للجيش في الحياة السياسية التركية. (13)

وشكل قادة الانقلاب هيئة للحكم تحت تسمية "هيئة الوحدة الوطنية" وقد شهدت منافسات وصراعات وحتى تصفيات. وأقر دستور جديد في جوان 1961منح المؤسسة العسكرية دورا جوهريا في السياسة العامة من خلال تشكيل " مجلس الامن القومي" مهمته مناقشة القضايا التي تخص الامن القومي. (14)

وجرت الانتخابات العامة الاولى بعد الانقلاب في اكتوبر 1961 وتشكلت عدة حكومات ائتلافية ونشطت الحياة السياسية وكانت المخاوف من سيطرة اليسار على الحكم في قلب الدوافع التي جعلت المؤسسة العسكرية تعمل على تحطيم المنظمات اليسارية الشيوعية. (15)

وادى كل ذلك الى اضطرابات واعمال عنف وفشلت الحكومة والمؤسسات الامنية في استعادة الامن، فكان الانقلاب العسكري الثاني في مارس 1971 استجابة لتأزم الوضع في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في ايجاد الحلول للمشكلات المستعصية. وجرت الانتخابات الاولى بعد الانقلاب في صيف 1973 ودخلت البلاد في حكومات ائتلافية متعاقبة مما شكل عدم الاستقرار وتصاعد اعمال العنف الاهلي الداخلي بين اليسار واليمين مما عجل في حسم الموقف المتردد للمؤسسة العسكرية اتجاه القيام بانقلاب ثالث مرة اخرى في سبتمبر 1980، حيث تلقى الجنرال ايفرين تأكيدات وتعليمات من الولايات المتحدة من اجل تولي السلطة مباشرة واعادة الاستقرار لبلد له اهمية استراتيجية كبيرة في دعم سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة. (16)

واسس الانقلاب مجلس الامن القومي الذي قاد البلاد فعليا حتى اجراء الانتخابات العامة في نوفمبر 1983 فعلق هذا المجلس الدستور وحل البرلمان والنقابات والمنظمات المهنية ومنع الاضرابات وتجاهل الراي العام العالمي، حيث عمل مجلس الامن القومي على اعادة البناء السياسي الدستوري للبلاد، فجرى الاستفتاء على الدستور. وكان اهتمام حكومة تورغوت اوزال متركزا على الشأن الاقتصادي، فضلا عن الدعم الغربي عموما والامريكي خصوصا.

وتخلصت تركيا من النظام الانقلابي وتغيرت السياسة فيها بعد ان جرت الانتخابات وفاز فيها الحزب الحاكم حزب الوطن الام. وفي31 اكتوبر 1989 انتخب المجلس الوطني تورغوت اوزال رئيسا للجمهورية. وعلى الرغم من ان انتخاب اوزال كان شرعيا من الناحية القانونية الا انه لم يكن متمتعا بشرعية شعبية. (17)

وشكلت ازمة احتلال العراق للكويت في 1990 ازمة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية فقد سلك اوزال سياسة خارجية شخصية وكانت اتصالاته مع

الرئيس الامريكي جورج بوش اكثر منها مع الحكومة وقادة الجيش لتنطلق منها العمليات العسكرية تجاه العراق.[18]

استمرت الازمات السياسية العامة في تركيا فمن تداعيات حرب الخليج الثانية والمسألة الكردية في شمال العراق وتأزم العلاقات مع الجوار السياسي والاقليمي وخاصة سوريا وايران واليونان حول المياه والامن والحدود والسياسات الاقليمية فضلا عن الثورة الكردية المسلحة والازمات الاقتصادية والاجتماعية. وزاد التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل قانون الطوارئ وبروز الحركة الاسلامية حيث احتل حزب الرفاه برئاسة نجم الدين اربكان الموقع الاول في الانتخابات النيابية في 1995 الامر الذي زاد في التوتر بين العلمانيين والاسلاميين والجيش مما ادى الى نصف انقلاب عسكري سلمي في فيفري 1997.[19]

وطلب مجلس الامن القومي توصية تضمنت صون مبادئ العلمانية واتخاذ الاجراءات التشريعية والتنفيذية بشان التعليم الديني واشراف وزارة التربية على المدارس الدينية ومنع النشاطات الدينية. فكانت موافقة نجم الدين اربكان على هذه التوصيات بمثابة التأكيد على الانقلاب الناعم ومن ثم حل حزب الرفاه بقرار من المحكمة العليا في جانفي 1998 لتتأسس في ديسمبر 1997حزب الفضيلة وقامت المحكمة الدستورية بحل الحزب مرة اخرى في جوان 2001 مما تمخض عنه حزبان الاول حزب السعادة في جويلية 2001 وحزب العدالة والتنمية في اوت 2001 لتبدأ صفحة جديدة في مكانة تركيا اقليميا ودوليا من خلال سياستها الخارجية المؤثرة بصفتها لاعبا محوريا على الخريطة الجيواستراتيجية.[20]

معالم السياسة الخارجية التركية وفقا للعثمانية الجديدة:

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على اكثر من صعيد، وبخاصة بعد احداث11 سبتمبر 2001، الامر الي وضع تركيا امام عالم جديد مختلف الى درجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة باتجاه الولايات المتحدة التي راحت تحارب الارهاب اينما كان. هذه البيئة موائمة لتركيا من اجل الدخول في تفاعلات امنية وسياسييه واستراتيجية في مختلف المناطق والاقاليم التي تتاخمها. وترافق ذلك مع تغييرات داخلية تمثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002، وما سبقه من تغييرات على صعيد المواجهة بين الاكراد والدولة واعتقال الزعيم الكردي عبد الله اوجلان في فيفري 1999.

وفي جويلية 2007، وللمرة الثانية، حقق حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية فوزا ساحقا اكتسبت تركيا من خلاله دفعا قويا بالميل تدريجيا للخروج من النمط الانعزالي المتردد واستمرارا لسياسة الرئيس توغورت.[21]، التي دعت الى توسيع استراتيجية تركيا من❖ بحر الادرياتيك في الغرب الى حدود الصين في الشرق❖.

وقد ارجع العالم السياسي التركي ضياء اونيش فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الى ثلاثة عوامل:

اولا: لأن حزب العدالة والتنمية استفاد من اخفاق الاحزاب التقليدية.

ثانيا: لأن حزب العدالة والتنمية تمكن من جمع المرابحين والخاسرين في ظل العولمة وبذلك حقق الصلة بين مجموعات الناخبين من كل الطبقات.

ثالثا: استطاع الحزب الاستفادة من نجاح تجربة حزب الرفاه الاسلامي وحزب الفضيلة اللذين كان ينتمي لهما الكثير من مترشحي حزب العدالة.

والاهم من ذلك اكد الحزب على ابتعاده عن فكرة الدولة الاسلامية بل دعا الى حرية العقيدة في ظل ديمقراطية حرة اقرب للمبادئ الليبرالية الاوروبية.[22]

واستنادا الى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية التركي آنذاك داوود اوغلو، حدد مقاربة فريدة تمزج بين الوضع الداخلي الذي يشمل الاستقرار

السياسي والاقتصادي والتوجه الخارجي بوضعه تصورا جغرافيا جديدا احدث من خلاله قطيعة مع التصور التقليدي المبني على تحييد الدول المجاورة، وقد سمحت هذه النظرة بتحرير السياسة الخارجية التركية من اغلال الاعتبارات الداخلية.[23]

وبناء على ذلك فان الرؤية الجديدة التي تقوم على اعادة صياغة مجموعة الاهداف التي تحدد التفاعلات في السياسة الخارجية.

1 -**اعادة صياغة الامن القومي؛**

والذي اعتبر انه حماية الدولة ضد اي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وهكذا تتطلب سياسات الامن القومي من السياسة الخارجية العمل على تحقيق التحالف مع الغرب والتفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الاكراد التوسعية، واخيرا بناء سياسات واستراتيجيات امنية تهدف الى تكوين امكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة.[24]

2 -**التكامل الداخلي:**

يتعلق الامر بسياسات الداخل والقدرة على مواجهة ما يفترض انه مصادر تهديد داخلية سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي او الدولاتي. ويتمحور هدف السياسة الخارجية حول وحدة الدولة ازاء الانقسامات (الحركة الكردية) او نزاعات اخرى.[25]

3 -**المكانة/الدولة النموذج:**

اذ تعتبر من اهم اهداف السياسة التركية لتحقيق البناء السياسي والحداثي، خاصة انها تقع في منطقة متوسطة وجسر يصل بين عالمين (الشرق والغرب) فهي رسالة مزدوجة موجهة اولا الى الشرق الاوسط وآسيا الوسطى كبديل مقترح لنظم سياسية ودولاتية فاشلة ومتأخرة.[26]

4 - **تأمين الموارد والامكانيات:**

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق اهداف ذات طابع اقتصادي تتمثل في القيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والواردات بشروط. فمثلا التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو تأتى منها تسهيلات ومساعدات مختلفة والتحالفات ذات الطابع الامني مع اسرائيل والتفاعلات الاقليمية مثل العلاقات مع سوريا ودول الخليج بهدف الحصول على تسهيلات ومساعدات نفطية.[27]

وارتكزت العثمانية الجديدة على خمسة رؤى استراتيجية حاكمة للسياسة الخارجية التركية وهي كالآتي:

1 -القوة الناعمة فهي معادل موضوعي تسعى من خلاله تحقيق ما تريده دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية اوالتهديد.[28]

2 -الاحتواء: هو استراتيجية تركيا لمواجهة عوامل التهديد الداخلية منها والخارجية، وهو فاعلية دفاعية تقوم بكل ما هو ممكن من اجل الحفاظ على ما يعد مصالح تركية بالمطلق.

3 -من تصدير الازمات الى تصغيرها او من نظرية المؤامرة الى نظرية المبادرة وبالتالي اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على المناورة.[29]

4 -سياسة خارجية متعددة الابعاد: وهي مقاربة متكاملة ترتكز على مبدا ان العلاقات بين جميع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. فحسب أوغلو تركيا تبني سياستها الخارجية على اولويات ثابتة لقضايا متنوعة، فمن الاستقرار في القوقاز الى السلام في الشرق الاوسط الى تنمية البلقان. ولا يجب النظر الى اي خيار بديل عن الآخر.[30]

5 -تطوير الاسلوب الدبيلوماسي واعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، فبعد ان كانت تركيا دولة الجبهة اي دولة تواجه صراعات مستمرة الى ان انضمت الى حلف شمال الاطلسي فأصبحت دولة جناح وبعد انتهاء الحرب الباردة اشار هنتغتون في كتابه ان تركيا اصبحت دولة طرفية، اي دولة ممزقة توجد على اطراف الغرب والشرق من جهتين وانتقلت الى دولة المركز، حيث توجد في قلب منطقة "افرواسيا" خاصة انها "دولة التأثير التاريخي والثقافي وحتى الجغرافي". [31]

أثر «الأدوار" في السياسة الخارجية التركية

ان تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة يتطلب ان تحدد الوحدة طبيعة موقفها في هذا النسق والوظائف الرئيسية للوحدة او ما يعبر عنه ب" الدور" الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.

كما ان تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة للنخب، وعلى رأسها: هوية هذه المجتمعات والقيم السائدة لدى الافراد وخصائصها القومية من الايديولوجيات والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالدور عبارة عن موقف واتجاه سياسي. [32]

وبقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها ادراك او تصور لدور معين تقوم به يفترض ان يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد تكون للدولة اكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي. [33]

أما عن واقع ادوار السياسة الخارجية وتفاعلها بشكل مستمر فان السياسة الخارجية ادت ادوارا تأسيسية عام 2001 من واقع ان لتركيا عمقين تاريخي وجغرافي استراتيجي. فالعالم العربي والاسلامي من جهة والمحيط الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في القوقاز والبحر الاسود والبلقان، الذي كان جزءا لا يتجزأ من الكتل الشيوعية من جهة اخرى. [34]

وعليه فان السياسة الخارجية تتحدد من خلال ثلاثة ادوار، العقيدة الامنية ودور الموازن الاقليمي ودور الوسيط.

أولا: القاعدة الامنية التي تحولت من الاعتراف بضرورة الامن لأنه اساس تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وامن الطاقة والسوق والتجارة، الى الاستجابة الجدية لتلك الضرورة بالمساعدة في احتواء مصادر التهديد القائمة او المحتملة سواء الخارجية ام الداخلية. [35]

وقد سعى الاتراك من خلال دور الوجود الامني ان:

1-يكون لها تواجدا امنيا واستراتيجيا وليس موقع اسناد لوجيستي او اداة سياسية وعسكرية طيعة بيد الغرب.

2- ان تكون القاعدة الامنية في تركيا تمثل المركز الامني أي تحمل من العتاد العسكري والاسلحة الاستراتيجية والرؤوس النووية للولايات المتحدة في تركيا.

ويظهر النشاط التركي في تحديد جملة قرارات مختلفة على مستوى اتخاذ أي قرار امني وعسكري. ففي فيفري 1998 لم توافق الحكومة التركية على استخدام قاعدة انجرليك في الاعمال العسكرية لإجبار العراق على قبول فريق التفتيش الدولي، كما ان البرلمان التركي لم يوافق على استخدام موسع للقواعد الاطلسية في العمليات العسكرية لاحتلال العراق، وقد ايد انقرة في ذلك عدد من الدول الاوروبية. [36]

ومثال آخر يظهر ان الولايات المتحدة الامريكية قامت في ديسمبر 2005 بتجهيز اقامة قواعد استطلاع ورادارات على الحدود السورية التركية بهدف التجسس وتغطية منطقة المشرق العربي ودول الخليج. [37]

وفي نفس السياق، فقد وافق اردوغان على نشر الذرع الصاروخي الاطلسي الامريكي على الاراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير نظرا لأنه موجه ضد دول المنطقة ولاسيما ايران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات

العسكرية والامنية في المنطقة.

الى ذلك موقف متردد اخر اثر المشاركة التركية المحتشمة في التدخل مع الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي خاصة وان تركيا امتنعت عن القيام بدور فاعل في هذه الأزمة. [38]

كما ان التحالف الدولي بقيادة امريكية وتواجد القاعدة الامنية الاستراتيجية في تركيا ضد عمليات تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام - داعش - خلق لتركيا تألقا عسكريا واستراتيجيا على الساحة الدولية.

والأهم في هذا كله هو الدور التركي في الازمة السورية خاصة وان هناك عاملين تسعى الى تحقيقهما الحكومة التركية.

أ -ازاحة نظام بشار الاسد بكافة الطرق خاصة وان تركيا تدعم المعارضة السورية بشقيها السياسي او العسكري (الجيش السوري الحر) وتدعم حركة الاخوان المسلمين السورية كما تقدم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية ومساعدات تقنية ولوجستية وذخائر وقذائف متطورة.

ب: تنامي طموحات الاكراد بتأسيس دولة مستقلة في شمال سوريا وذلك في ما يطلق عليه الاكراد "كردستان الغربية"، اضافة الى الدعم السوري الايراني لحزب العمال الكردستاني على نحو دفع الى استخدام اسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والاراضي التركية مما افضى الى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي او البشري وعليه تسعى تركيا الى منع حدوث أي نشاط او تحرك لتحقيق طموحات الاكراد وحزب العمال الكردستاني. [39]

ثانيا: دور الموازن الاقليمي:

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب والتنافر الحاصل بينها وبين الفاعلين الدوليين الاخرين، بسبب التفاوت في القوة والمكانة. وهذا ما يولد اعادة التوازن من خلال افعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها واغراضها وفاعلياتها.

ومن ثم كان على السياسة الخارجية التركية ان تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من اجل تهيئة الظروف والمساعدة في جعله متوازنا، لأن التوازن يعني الاستقرار في ما يعني الاختلال عدم الاستقرار. [40]

وخير امثلة على ذلك دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وايران، فهي لم تدخل كطرف في النزاع وكانت الى جانب العراق الا انها كانت تفتح قنوات الاتصال لإيران، فاستطاعت "تجاوز" هواجس وشكوك كل طرف الى درجة اصبح كل منها يعمل على استمرار دورها وربما تحفيزها على مزيد من التعاون.

كما قامت تركيا بدور الموازن الاقليمي بين اسرائيل والدول العربية، واتضح ذلك في الخطاب السياسي التركي. فقد عبر رئيس الوزراء وقتئذ طيب رجب اردوغان عن ذلك بقوله: "نتابع علاقاتنا بإسرائيل على اساس المصلحة المشتركة وبشكل ويساهم في مساعي السلام والاستقرار بينما العلاقات السورية التركية مبنية على الروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية بين الشعبين وهي تتطور باستمرار..".

وقد بدا ان قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين هو نوع من قبول هذا الدور الذي اعتبر متوازنا في مسار مفاوضات التسوية السياسية. [41]

وعلى ضوء دور الموازن الاقليمي بمنطق المساومة وعند اندلاع الحرب في العراق في مارس 2003 وقفت تركيا الى جانب الولايات المتحدة حيث شاركت بنحو 14 قاعدة امريكية واطلسية على اراضيها.

وكانت شروط تركيا لدخول الحرب الى جانب التحالف الدولي ضد العراق بلغة المساومة كما يلي:

-التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق

-السماح بدخول القوات التركية الى الاراضي العراقية لمسافة 75 كيلومترا وان تحصل على 10٪ من

النفط العراقي.

-تبقى كل من الموصل وكركوك خاليتان من اي قوات سوى عدد محدود من الامريكيين.

وهنا تبرز لغة المساومة وتحقيق اكبر قدر من المصلحة باقل الأضرار ودون خسارة اي طرف. [42]

كما ادت تركيا دور الموازن بل ادوارا معقدة في العراق فهي توازن بين "العرب السنة" و"العرب الشيعة" والتركمان امام الاكراد وعرب العراق امام اكراده. وتوازن بالنسبة للدولة العراقية ودور ايران ودولا اخرى في العراق، وان يكن ذلك اقل فاعلية حتى الآن او ان فاعليته جهوية خاصة في ما يتعلق بوحدة العراق وضبط تطور اكراده اكثر منها طبيعة الدولة والتوازنات الداخلية فيها. [43]

ثالثا: دور الوسيط:

مفهوم الوسيط هو نتاج الافكار الانسانية التي يفترض ان تتشكل من تضافر وتفاعل عوامل عدة من الفضاء الديني الاسلامي والتجارب الحضارية العالمية. ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر. [44]

كما ان فكرة الوسيط تثير مفارقات عديدة، ذلك انها تعني قدرة الطرف نفسه على ان يكون وسيطا في المنازعات والمنافسات الداخلية، واهتمام تركيا بدور الوسيط نتيجة لتطورات متزايدة في البيئة الداخلية، فضلا عن تطورات السياسة الخارجية، كما قد يكون الدور نوعا من استجابة سياسية وسلوكية لمازق مركب يتعلق ب"هوية ممزقة" بين الشرق والغرب. [45]

وأدت الثورات العربية الى اعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، خاصة وان الدور التركي اعتمد كنموذج في طرح دورها كطرف ثالث وسيط في معالجة الخلافات الداخلية العربية، من خلال معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الاقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل اساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات او باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الامن والاستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات اصلاح قد تصل الى ترتيبات لنقل السلطة. [46]

و ظهر دور الوسيط بوضوح عندما اعلن أروغان في 7 افريل 2011 عن وضع "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور:

أ -وقف فورى لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن واعادة امدادات الاعاشة لها.

ب -تشكيل ممرات انسانية آمنة تضمن تدفق المساعدات الانسانية للجميع.

ج -اطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديموقراطي تستوعب جميع الاطراف. [47]

دور الوسيط من خلال النشاط السياسي التركي وحركيته اجج الصراع بين الاطراف وتمكن ولو من باب القدرة على معالجة الازمة وتوظيف هذا النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز هذا الدور لمواجهة التحديات السياسية والامنية التي تحيط بالمنطقة. [48]

تركيا كانت حاضرة ايضا بدور الوسيط في القضية الفلسطينية، فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات النيابية مطلع سنة 2006 استقبلت انقرة رئيس المكتب السياسي خالد مشعل وحاولت ادراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها من خلال التوفيق بينها وبين السلطة الفلسطينية.

وفي نفس السياق تتدرج الوساطة التركية بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع بين عباس والرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول في نوفمبر 2007 في ما يشبه كامب ديفيد التركي والسماح حتى للرئيس الاسرائيلي والفلسطيني بالتحدث امام البرلمان

التركي ليكون اول مسؤول اسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة. [49]

موقف مشرف اخر لتركيا من خلال دور الوسيط في افغانستان. فمنذ انشاء قوة "ايساف" -القوة الدولية للمساندة والامن - والتي تعمل تحت مظلة الناتو في افغانستان منذ عام 2001 تشارك تركيا في هذه القوة بكتيبة من 1750 جندي موجودون في افغانستان في اطار حلف شمال الاطلسي.

هنا رفضت حكومة حزب العدالة والتنمية ان تشترك الكتيبة التركية في اي عمليات قتالية تستهدف حركة طالبان الاسلامية. وكان الدور التركي يسعى لتحقيق التهدئة والسعي من خلال العملية التفاوضية الى ادماج حركة طالبان بالتوقف كذلك عن قصف باكستان بطائرات بدون طيار.

وعليه استضافت انقرة واسطنبول مسؤولين كبار افغان وباكستانيين في افريل 2007 وديسمبر 2008 وافريل 2009 وفيفري 2010 ونجحت الوساطة بين الاطراف الى حد بعيد خاصة بعد رفض رئيس الوزراء التركي المطلب الامريكي بإرسال المزيد من جنود الناتو الى افغانستان. [50]

وفي صورة اخرى تدخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب وايران في ازمة طهران النووية، حيث سعت انقرة الى تسهيل مفاوضات مجموعة5+1عام 2006. كما ساعدت مع البرازيل في ابرام اتفاق مع ايران في ماي 2010، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة بالتعاون مع الاعضاء الاوروبيين داخل مجلس الامن تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران.

وأخيرا، فقد حاولت تركيا ايضا لعب دور الوسيط داخل العالم العربي نفسه ففي عام 2005 شجعت انقرة القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات.

وفي عام 2008 دعمت سوريا والعراق عقب اتهام الاخيرة لدمشق بالتورط في تفجيرات بغداد في اوت 2009. ورغم ان هذه المحاولات كان لها تأثير محدود فإنها ترمز لحجم الدور الذي اصبحت تضطلع به تركيا داخل العالم العربي تحديدا. [51]

الخاتمة:

و يبقى مدى بلورة رؤية للدور الذي يمكن ان تؤديه انقرة اقليميا في اعادة رسم صورة التحالفات في منطقة الشرق الاوسط اكثر اهمية اذا كان يستند على القانون الدولي وحقوق الانسان.

واكدت الثورات العربية اهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول منطقة الشرق الاوسط على اعتبار ان تركيا تمثل نموذجا لدول العالم الاسلامي والربيع العربي من شانه ان يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع اطر استراتيجية العثمانية الجديدة بشكل نهائي، اذ تتكامل تركيا بصورة اعمق من الدول العربية التي خضعت لسيطرة الامبراطورية العثمانية.

فمن اهم الادوات التي تطرحها العثمانية الجديدة لمرحلة ما بعد الربيع العربي، التأكيد على التحول الديمقراطي والتركيز على الدبلوماسية الناعمة بالتعاون على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بما يضمن تجسيد دور تركيا كقوة اقليمية كبرى.

أما تطبيق استراتيجية تصفير المشكلات فقد اثبتت فشلها من خلال المواقف المتباينة بين الحياد والتردد وتبديل المواقف وطرح المبادرات وما اثبت ذلك الازمة السورية تحديدا حيث جسدت انتهاء المبدأ الاستراتيجي التركي "تصفير المشكلات مع الجيران" وانه لا بد من التكيف والتوافق مع المتغيرات الحاصلة في الشرق الاوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا. (52)

و بالتالي فانه بمقدور تركيا القيام بتأثير ودور فعال بناء اكثر في منطقة الشرق الاوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف اكثر حيادية والتحكم في نشاطها الاقليمي وتحديد التحالفات والائتلافات التي تعتبر محددة بالولايات المتحدة ودول اوروبا الحليف

الاوثـق بالنسـبة لتركيـا مـع الـتحفظ علـى مكانـة المصلحة المشـتركة. والتجـارب الدوليـة خير دليـل علـى السياسة التوافقية لهذا الدور الاستراتيجي التركي وفق المرابحة في المواقف السياسية الاستراتيجية.

الهوامش:

(1) فيروز احمد، "**صنع تركيا الحديثة**"، ترجمة: سلمان الرلسطي وحمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة 2000، ص221

(2) احمد داوود اوغلو، "**العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** -" ترجمة، محمد جابر وطارق عبد الجليل، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ص 93

(3) محمد عبد العاطي واخرون، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، محمد نور الدين " السياسة الخارجية. . اسس ومرتكزات"، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون 2010، ص133

(4) يوسف ابراهيم الجهماني، "تركيا واسرائيل"، **ملفات تركية**، دمشق، دار حوران 1999، ص54

(5) محمود سالم السمرائي، " المساومة في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، شتاء 2007، ص78

(6) Ibrahim Tabet. "**Histoire de la Turquie-de l'Altaï à l'Europe**-" Paris. l'Archipel 2007, p331

(7) Omar Gokselisyar, "Analysis of Turkish-American foreign policy" **Turkish journal of international relations** ، volume1, number03, fall 2005, p23.

(8) محمود سالم السمرائي، مرجع سابق، ص82

(9) محمد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص134

(10) محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص82

(11) عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية -التغيير**"، قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2002، ص 44

(12) فيروز احمد، مرجع سابق، ص 282

(13) رانية طاهر، "**الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"، ص1 2015/04/29

http\\rouyaturkiyyah. com

(14) فلاديمير دانيلوف، "الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش" ترجمة: يوسف جهماني، **ملفات تركية**، دمشق، دار حوران 1999، ص 62

(15) فيروز احمد، مصدر سابق، ص 384

(16) فيروز احمد، نفس المرجع، ص 390

(17) Ibrahim Tabet, **"Histoire de la Turquie de l'Altai à l'Europe", Paris**: l'archipel 2007, p339-350

(18) Fuzan Turkmen **"The establishment in turkey a historical overview of it's socio-political role"** Istanbul: Galatasaray university, 2004 p114

(19) Furzan Turkmen, ibid, p115

(20) Ibrahim Tabet ، opcit, p364-365

(21) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص55

(22) راينر هيرمان، "**تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية** " ترجمة، علاء عادل، القاهرة، مركز المحروسة 2012، ص 122

(23) Huseyn Latif, " la nouvelle politique extérieure de la Turquie ", les éditions CV mag, 1er édition, avril 2011, p42

(24) عقيل سعيد محفوض "**السياسة الخارجية التركية: الابعاد العامة**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. اكتوبر 2009، ص 177

(25) عقيل سعيد محفوض، نفس المرجع، ص 78

(26) Bernard Levis, "Why Turkey is the only Muslim democracy",middle east quarterly, vol n 1, 1994, p38

(27) عقيل سعيد محفوظ، " السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص181

(28) ميشال نوفل، "**عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص ص 84 -85

(29) عقيل سعيد محفوض، " السياسة الخارجية "مرجع سابق، ص 152 -167

(30) محمد نورالدين "**السياسة الخارجية. . اسس ومرتكزات**"، مرجع سابق، ص138

(31) محمد نورالدين، "**تركيا الصيغة والدور**"، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر 2008، ص 220 -221

(32) Steven J. Camp bell " **Role theory; foreign policy advisor and U. S foreign policy making**, "usa, Departement of government in International Studies Association. February: 1999. pp 23-25

(33) محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية**"، بيروت، دار الجبل، الطبعة الثانية، 2001، ص 48 -49

(34) محمد نور الدين" تركيا الصيغة والدور"، مرجع سابق، ص 276-34

(35)Pinar Bilgin" Securing turkey through western-oriented foreign policy", **New perspectives on Turkey**, n° 40-2009-p 122-125

(36)عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية، مرجع سابق ص 115 -118 -36

(37)119نفس المرجع، ص -37

(38) رانيا طاهر، مرجع سابق، ص4

(39)Valeria Talbot **"Turkey in the regional turmoil: walking on a dangerous path".** ISPI, n°274, november 2014, p2

(40) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 121

(41) نفس المرجع، ص124

(42) السامرائي، مرجع سابق، ص 89 -90

(43) عقيل سعيد محفوض، ص126

(44) صموئيل هنتغتون، "**صدام الحضارات واعادة صنع النظام العالمي**"، ترجمة، طلعت الشايب، القاهرة، دار سطور، 1999، ص 126

(45) نفس المرجع، ص 245

(46) صلاح سالم، " اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الاقليمية "، **شؤون عربية،** عدد 145، ربيع 2011، ص 70.

(47) رانيا طاهر، مرجع سابق، ص 7

(48) خالد عبد العظيم، "العثمانية الجديدة -تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط " **السياسة الدولية،** العدد 187، جانفي 2012، المجلد 47، ص 25

(49) محمد نور الدين، "السياسة الخارجية... اسس ومرتكزات"، مرجع سابق، ص 140

(50)Didier billion " **une nouvelle politique extérieure de la Turquie**", institut de relations internationales et stratégiques - IRIS-Policy paper. paris 8: septembre2010 pp14-15

(51) ناتالي توتشي، " ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط"، **السياسة الدولية،** العدد 182، اكتوبر 2010، المجلد 45، ص 102

(52) ضياء اونيس، "تركيا والربيع العربي. معضلة الاخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية" **مجلة رؤية تركية،** ترجمة، هاجر ابو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3، ص 15